دور المجتمع المدني في تعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية

The role of civil society in promoting democratic political culture

بن يحي عتيقة♦
جامعة تيارت/ الجزائر
مخبر البحث والاستشراف في الدراسات السياسية
politiquescompareeslabo@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/10/30	تاريخ القبول: 2024/12/02	تاريخ النشر: 2024/12/18

الملخص:

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على نمط معين من أنماط الثقافة السياسية، ألا و هو نمط الثقافة السياسية الديمقراطية (المشاركة)، و ذلك من خلال محاولة التعمق في مفهومها و الوقوف على أهميتها و كذا البحث في آليات تكريسها خاصة في المجتمعات النامية في سياق بناء الديمقراطية، و لعل المجتمع المدني بوصفه يحتل موقعا وسطا بين الدولة و المجتمع، فإنه في نظر الكثير من الباحثين الآلية المناسبة لبلوغ هذا الهدف، خاصة و أنه يشكل حلقة الوصل بين المواطن و الدولة ، بالإضافة لما يضطلع به من وظائف و أدوار حيوية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني-الثقافة السياسية- الديمقراطية

Abstract:

This research paper sheds light on a specific type of political culture, namely the type of democratic political culture (participation), through an attempt to delve into its concept and stand on its importance, as well as researching the mechanisms for its consecration, especially in developing societies in the context of building democracy. Perhaps civil society, as it occupies an intermediate position between the state and society, is, in the view of many researchers, the appropriate mechanism for achieving this goal, especially since it constitutes the link between the citizen and the state, in addition to the vital functions and roles it undertakes in society.

Keywords : Civil Society-Political Culture-Democracy

♦ المؤلف المرسل

مقدمة

تعد الثقافة السياسية الديمقراطية النمط الأنسب، الذي يساعد على إرساء قواعد النظام الديمقراطي، فهي تشير إلى درجة الوعي و الإدراك السياسيين المطلوبين لبلوغ هذه الغاية إن على المستوى الرسمي(النخب السياسية) أو على المستوى غير الرسمي(المواطنين)، و ذلك بخلاف الأنماط التقليدية الأخرى كالثقافة السياسية الرعوية و الثقافة السياسية المحلية التي يمكن أن تحول دون المضي- في طريق الديمقراطية، فهذه الثقافات الهشة ممزوجة بضعف الولاء و الانتماء، و هو ما من شأنه تعميق أزمة الهوية، التي تهدد الكثير من الأنظمة السياسية في بقائها و الحفاظ على استقرارها، وباعتبار المجتمع المدني فاعلا أساسيا في الحياة السياسية، خاصة مع اتساع وظائفه في ظل الديمقراطيات المعاصرة، التي باتت مرجعا لغيرها من الدول النامية في سياق عملية البناء الديمقراطي، فقد كان لزاما على المجتمع المدني النهوض بمسؤولياته من خلال العمل و المشاركة الفعالة في تعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية المشاركة بكل مميزاتها، و الانتقال بالمجتمع من حالة اللاوعي السياسي، التي تشكل عائقا في مسار الديمقراطية إلى مجتمع منخرط و مشارك في العمل السياسي.

إشكالية الدراسة

بالنظر لأهمية الثقافة السياسية الديمقراطية كمدخل مهم في عملية البناء الديمقراطي و بالنظر للأدوار السياسية التي يمكن أن يؤديها المجتمع المدني خاصة مع اتساع وظائفه حاليا، فإنه يمكن طرح التساؤل المحوري الآتي:

إلى أي مدى يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في تعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية؟

و للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية تناول المحور الأول مفهوم المجتمع المدني(مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ - إشكالية المفهوم)بينما جاء في المحور الثاني مفهوم الثقافة السياسية و تبيان أنواعها مع التركيز على الثقافة السياسية الديمقراطية و جاء عنوان المحور الأخير كالآتي: المجتمع المدني- نحو دور أكثر فعالية لتعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية

المحور الأول: مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ - إشكالية المفهوم

لقد تكرس مفهوم المجتمع المدني في أدبيات الفكر السياسي الغربي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، و تبلور مع ظهور الرأسمالية في أوروبا في القرن التاسع عشر، ليتطور و يصبح بعد ذلك أحد أهم المفاهيم الليبرالية الغربية، أما عن ظهوره في الدول العربية فقد جاء مع نهاية القرن العشرين و بداية الألفية الثالثة، حيث بدأ استخدامه مع شيوع المبادئ الديمقراطية كتعزيز ثقافة المواطنة و احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية و اتساع وظائف الدولة الحديثة لا سيما في ظل العولمة.

و لكن تجدر الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات العربية و على الرغم من تأخر ظهوره مقارنة بالغرب، إلا أنه لقي اعتراضا واسعا و يتم التعامل معه بتحفظ، و لعل ذلك يعود لنشأته في ظل الليبرالية

الغربية التي تقفز على الخصوصيات الثقافية للمجتمعات العربية، و انطلاقا من هذا الموقف فقد حذر الكثير من الباحثين من محاولات نقل المفهوم إلى المجتمعات العربية، على اعتبار أنه يمثل مشروعا غربيا ليبراليا ، و يستند هؤلاء في موقفهم الرافض لفكرة المجتمع المدني الغربي، إلى أن تطبيقاته في المجتمعات العربية يمكن أن ينطوي على عدة مخاطر من شأنها أن تهدد مقوماتها و خصوصياتها الثقافية ، فالمجتمع المدني الغربي يقوم على تفاعل مجموعة من الأبعاد المتكاملة و هي الليبرالية السياسية و كذا رأسمالية الاقتصاد بالإضافة إلى أنه يتضمن في طياته العقيدة العلمانية، و ما من شك أن هذه القيم لا تتلاءم مع خصوصيات المجتمعات العربية و الإسلامية، ناهيك عن أن المجتمع المدني بصيغته الغربية يصطدم مع العلاقات التقليدية و أنماط السلطة السائدة في المجتمعات العربية و التي تقوم على القبلية و العشائرية[1].

و في مقابل ذلك نجد فريقا آخر من الباحثين ينادي بضرورة تكييف مفهوم المجتمع المدني مع خصوصية البيئة العربية، لا سيما مع موجة الانفتاح الإعلامي و توجه الدول العربية نحو تكريس الاصلاحات السياسية و تبني التعددية السياسية في سياق التحول الديمقراطي، و عليه بات إشراك تنظيمات المجتمع المدني في سياق هذه التحولات السياسية أمرا واقعا، و لكن يفضل البعض تسميته ب"المجتمع الأهلي" في إشارة إلى تلك الهيئات غير الرسمية التي تحاول مساعدة الدولة في إدارة شؤون المجتمع لا سيما في بعض المجالات الخيرية و التطوعية و غيرها.

أولا: مفهوم المجتمع المدني و خصائصه

على الرغم من تباين التعريفات المقدمة من طرف الباحثين الأكاديميين، لمفهوم المجتمع المدني، و الذي يرجع إلى اختلاف توجهاتهم الفكرية و تياراتهم الإيديولوجية-كما سبق و أن ذكرنا- إلا أن مجمل تلك التعريفات تتفق على وجود عناصر مشتركة و مجموعة من الخصائص التي تميز المجتمع المدني عن غيره من التنظيمات الأخرى، و لذلك فإن هذا الجزء من الدراسة سيركز على تعريف المفهوم و تبيان أهم خصائصه.

1-تعريف المجتمع المدني

عرف "توفيق حسنين" المجتمع المدني: "بأنه مجموعة من البنى السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، التي تنتظم فيها مجموعة من العلاقات بين التكوينات و القوى الاجتماعية بشكل مستمر و ديناميكي و تشتغل عن طريق مؤسسات مستقلة عن الدولة و تتميز بالعمل التطوعي الحر.

[1] عنترة بن مرزوق، **إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية**، المجلد(02)، العدد(01)، مجلة حقوق الإنسان و الحريات العامة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم- الجزائر، جانفي 2017،ص ص 42-43.

و تعرف "أماني قنديل" المجتمع المدني: أنه مجموعة من التنظيمات غير الحكومية و التطوعية، التي تهدف لتحقيق مصالح الأفراد و تعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية ، و تحتل تنظيمات المجتمع المدني موقعا وسطا بين الدولة و المؤسسات الأخرى غير الإرثية[1].

و يعرف المجتمع المدني كذلك بأنه: تلك التنظيمات التي تتوسط بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية و الدولة كمؤسسة، فهو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، و تنشأ هذه التنظيمات لخدمة مصالح أفرادها و كذا تقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة مهام و أنشطة إنسانية متنوعة، و تلتزم في نشاطها بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و المشاركة و الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف.[2]

و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول: أن المجتمع المدني هو تلك التنظيمات التي تنشأ بطريقة تطوعية و تتمتع باستقلالية عن الدولة في أداء وظائفها، فهي بذلك تتوسط المجال بين الأسرة و الدولة، كما يمكن في هذا السياق تصنيف تنظيمات المجتمع المدني إلى منظمات خاصة و منظمات عامة :

أ-المنظمات الخاصة: و تتمثل مثلا في المنظمات و النوادي الطلابية و الجمعيات الخيرية و المنظمات المهنية كالاتحادات الخاصة بالحرفيين و الفلاحين و النقابات العمالية الخاصة بالأساتذة و المحامين و الأطباء و غيرها من التنظيمات التي تنطوي تحت لوائها مجموعة معينة، تجمعها مصالح و أهداف و اهتمامات مشتركة، سواء كانت ذات أبعاد مهنية أو اجتماعية أو اقتصادية ، فهي تنتظم ضمن هذا الإطار المؤسسي و تقوم بتحديد الأهداف و الغايات التي تشتغل من أجل تحقيقها و الدفاع عنها، بالإضافة إلى تقديم الخدمات لأعضائها و رعاية مصالحهم ، و بالإضافة إلى ذلك يمكن لهذه التنظيمات أن تتخذ مواقف خاصة بها تجاه العديد من القضايا المجتمعية التي تحظى باهتمام جماهيري و شعبي عام، حتى و إن كانت لا تصب ضمن اختصاصاتها مباشرة، و لكن تلك المواقف تكون بناء على ما يمكن أن تقدمه خدمة للمجتمع.

ب-المنظمات العامة: و هي كل تنظيمات المجتمع المدني، التي تعمل في مختلف المجالات المجتمعية، كالمنظمات التنظيمات التي تهتم بالمرأة أو الطفل، و منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان و الحريات ، و المنظمات المهتمة بالصحة العامة ، بالإضافة إلى اللجان و المنظمات التي يقع على عاتقها مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهة العملية السياسية الديمقراطية ، أو تلك التي تعمل على رصد الرأي العام، و التي يقع على عاتقها مراقبة تنفيذ البرنامج الحكومي، بما يضمن لها شرعية الأداء[3].

---

[1] غنية شليغم: **المجتمع المدني و المواطنة في الجزائر: الواقع و المعوقات**، العدد(08)،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جامعة باتنة1- الجزائر، جانفي 2016،ص163.

[2] حسام شحادة، **المجتمع المدني**، الطبعة الأولى، بيت المواطن للنشر و التوزيع، دمشق، ص14.

[3] هيثم الحلي الحسيني، **تصنيف مكونات المجتمع المدني أكاديميا، مقال متوفر على الرابط الآتي:**
https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/2468

2-خصائص المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني عن غيره من التنظيمات الأخرى سواء كانت سياسية أو اجتماعية، بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

-الخاصية الأولى: استقلالية المجتمع المدني عن الدولة

تعد هذه الخاصية الأهم على الإطلاق في صيرورة عمل المجتمع المدني، فعلى أساسها يتحدد معيار فعالية الدور المنوط بمختلف تنظيماته و في شتى المجالات بعيدا عن هيمنة الدولة التي يمكن في أحيان كثيرة أن تلعب دور الموجه أو المتحكم في نشاط هذه التنظيمات، و هو ما من شأنه إفراغها من محتواها و يقضي- على الهدف الذي أنشأت من أجله، فكلما كان المجتمع المدني مستقلا عن الدولة كلما تحققت درجة فعاليته و العكس صحيح.

-الخاصية الثانية: تتميز منظمات المجتمع المدني بالعمل التطوعي الحر

حيث أن الأعضاء في هذه التنظيمات و الجمعيات ينطوون تحت لوائها بكامل إرادتهم الحرة و بدون أية قيود أو ضغوط تفرض عليهم من أي جهة كانت، فنشاط هذه التنظيمات غير ربحي و لا تهدف للحصول على مقابل مادي نظير الخدمات التي تقوم بها في المجتمع، بل على العكس من ذلك فهي تعمل على تعزيز الروابط الاجتماعية من خلال تجسيد روح التضامن و التعاون في الميدان، لا سيما التشجيع على العمل الخيري كالاهتمام بالمرضى و المعوزين و كل الفئات الهشة في المجتمع، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان و نشر- قيم التسامح و العدل و المساواة و المواطنة...الخ

-الخاصية الثالثة: منظمات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة

تقوم تنظيمات المجتمع المدني بمجموعة من الأدوار و الوظائف في كافة المجالات و حتى السياسية منها، و بالتركيز على أهم وظيفة جاءت في سياق هذه الدراسة و هي "وظيفة نشر الثقافة السياسية الديمقراطية" في المجتمع ، و لكن رغم ذلك فهي لا تستهدف الوصول إلى السلطة، و هو نفسه الهدف الذي تسعى إليه الأحزاب السياسية مثلا، و لعل معرفة ذلك يسهل علينا التفرقة بين المجتمع المدني و غيره من التنظيمات السياسية لا سيما من خلال معيار الهدف.

المحور الثاني: في مفهوم الثقافة السياسية

إن دراسة الثقافة السياسية يستدعي النظر إليها باعتبارها متغيرا أو عاملا وسيطا بين النظام العام السائد و مختلف البنى الاجتماعية المكونة له و بين السلوك الفعلي في الحياة اليومية، و في هذا الجزء من الدراسة سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف للثقافة السياسية على النحو التالي:

1-تعريف الثقافة السياسية

يعرف "لوسيان باي" الثقافة السياسية:" بأنها مجموعة من المعتقدات و المشاعر و الاتجاهات التي تضفي معنى للعملية السياسية، و تقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي.

أما بالنسبة "لسيدني فيربا" فإن الثقافة السياسية هي:" تلك المعتقدات و مختلف الرموز التعبيرية و كل القيم التي تحدد الوضع الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره"، و من ثم فإن الثقافة السياسية في تصور "فيربا" تدور حول ما يسود المجتمع من قيم و معتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاما و محكومين[1]، و يرى "غابريال ألموند" أحد رواد المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية، أن الثقافة السياسية تتضمن ثلاث جوانب:

أ- جانب معرفي: يرتبط بكل ما يعرفه المواطن من معلومات عن النظام السياسي.

ب- جانب شعوري: يرتبط بإحساس المواطن و شعوره و مدى تعلقه بالنظام السياسي و المؤسسات السياسية و حتى النخب السياسية.

ج-جانب تقييمي: و يتعلق بمجموعة الآراء و الأحكام التقييمية التي يظهرها المواطنون حول مختلف الأحداث السياسية، وعليه فإن الثقافة السياسية على حد تعبير غابريال ألموند هي:"كل ما يملكه المواطن من معارف مسبقة عن النظام السياسي، و مشاعره تجاه المؤسسات السياسية و القادة السياسيين سواء كانت تلك المشاعر إيجابية أو سلبية ، بالإضافة إلى الأحكام التقييمية التي يبديها تجاه مختلف الأحداث و الظواهر السياسية"[2].

أما بالنسبة ل"موريس ديفرجيه "فإنه يقصد بالثقافة السياسية: تلك الجوانب السياسية للثقافة، و يرى أن تحديد هذه الجوانب أمر ضروري، دون الحاجة لوضع فرع متخصص في علم الاجتماع حولها، لأن ذلك سيؤدي إلى كثير الغموض و الخلط حول الثقافة السياسية كمصطلح ، و محاولة إطلاق مفهوم الثقافة على مفاهيم أخرى متعددة، و لا سيما أن المجتمع يشمل على الكثير من الأنماط الثقافية.

و الثقافة السياسية عند " فيليب برو" تتكون من توليفة معتقدات و معارف تسمح للمواطنين بإعطاء معنى لعلاقتهم بالسلطة الحاكمة[3]، كما تسمح لكل فرد منهم بتحديد مكانته ضمن مجاله السياسي ، و ذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر الواعية و غير الواعية، التي ترشده في سلوكياته كناخب، أو في ممارسة سلوكياته كمواطن أو مكلف بدفع ضريبة...الخ.

---

[1] كمال المنوفي، **مفهوم الثقافة السياسية: دراسة نظرية تأصيلية**، مصر، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، أكتوبر 2008،ص ص 6-7.

[2] رزيقة روابحي، **أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي: دراسة حالة الجزائر(2000-2014)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، المسيلة- الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، 2015، ص 22.

[3] مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، (ط1)، بنغازي-ليبيا، دار الكتب الوطنية ، 2007، ص ص 182-183.

و بالتالي فإن الثقافة السياسية تكون محصلة للنظام السائد، تستعمل كأدوات تنظم العلاقات فتسوغ الواقع و تعمل على إظهاره في صورة معينة أو تبحث على إحداث التغيير فيه ، و لهذا فلا سبيل من النظر إلى الثقافة السياسية في اتصالها بالواقع ، بل و على أنها تنبثق عنه[1].

2-أنواع الثقافة السياسية

في البداية يمكن الإشارة إلى أن الثقافة السياسية تختلف من مجتمع لآخر و ذلك بالنظر إلى البيئة التي نشأت فيها تلك الثقافة السياسية.

كما أن الثقافة السياسية تختلف من فرد لآخر و هي ليست نفسها بالنسبة لكل المواطنين المنتمين للنظام السياسي، و في هذا الصدد يرى كل من "غابريال ألموند" و"سيدني فيربا"، أن كل ثقافة سياسية تنطوي على عناصر الخضوع و عناصر محلية و كذا عناصر المشاركة، و على هذا الأساس قدم الباحثان تصنيفا لأنواع الثقافة السياسية نستعرضها كالآتي: [2]

أ-ثقافة سياسية محلية

تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية مثل القرية و القبيلة و العشيرة من دون النظام السياسي برمته، و توجد في المجتمعات القديمة و غير المتقدمة، و فيها تكون توجهات المواطن نحو المواقع السياسية ضعيفة بسبب ضعف الوعي السياسي و ضعف مقومات التكامل و التلاحم و عدم رغبة المواطنين بالارتباط بالمؤسسات السياسية بأية صورة إيجابية، و الواقع أن هذا النوع من الثقافة ليست إلا وضعا لثقافة سياسية محلية قائمة على أساس القرية و الأسرة و الجماعة الجهوية.

و الثقافة السياسية المحلية تكون في نظام غير ممركز تماما، فيه لا مركزية واسعة و تصنف هذه الثقافة بأنها ضيقة لا يستطيع المواطن في إطارها إصدار أحكام و تقييمات بخصوص النظام السياسي، فهو يتلقى مخرجات النظام و يمتثل لها، لقصوره عن تصور بدائل أخرى أو لعدم رغبته في ذلك[3].

ب-الثقافة السياسية الرعوية (التابعة)

في ظل هذا النمط من الثقافة السياسية، تظهر بوضوح توجهات المواطنين إزاء النظام السياسي ككل و تجاه مخرجات عملياته السياسية بشكل خاص، بينما لا تظهر تلك التوجهات إليه بالنسبة للمدخلات ، و بالنسبة له كمشارك إيجابي في العملية السياسية، و هكذا يكون الرعية(المحكومين) على دراية بالسلطة

---

[1] سليم بوسقيعة، **الثقافة السياسية و دور الإعلام في تنميتها**،(العدد11)، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة 2- الجزائر، مارس 2015، ص 109.

[2] سميرة حمودي،، **الثقافة السياسية لدى الطلبة الجامعيين : جامعة تلمسان أنموذجا**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي و الديني، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2016، ص 51.

[3] رزيقة روابحي، مرجع سابق، ص 32.

السياسية، و يتوافر لديه بشأنها توجه عاطفي(إما قبول أو رفض) و توجه تقييمي(ينطوي على اعتبارها إما سلطة شرعية أو سلطة غير شرعية) كما توجد التوجهات نفسها بالنسبة للمخرجات الحكومية، إلا أن الرعية تفتقر إلى المعرفة بالمدخلات إلى النظام السياسي، فالمواطن في هذا النمط من الثقافة السياسية يجهل حقوقه و لا يستشعر في نفسه القدرة على التأثير في الحياة السياسية، و يعتقد أن دوره يكمن في الخضوع و الإذعان لأوامر السلطة السياسية الحاكمة، و ينتشر نمط الثقافة السياسية الرعوية في الأنظمة التسلطية و الشمولية[1].

ج-الثقافة السياسية المشاركة(الديمقراطية)

في هذا النوع من الثقافة السياسية، يكون الفرد مدركا بمدخلات النظام السياسي و مخرجاته، و يدرك دوره في هذا النظام و يعرف حقوقه و واجباته، و يثق بكفاءته و قدرته على التأثير في الحياة السياسية و يفسر دوره على أنه إيجابي و فعال في العملية السياسية، فهذا النوع عكس النوعين السابقين، حيث يعتقد المواطنون أن لديهم فرص أكبر للمشاركة السياسية، فهم قادرون على التأثير في النظام السياسي عن طريق أنشطتهم المختلفة و ذلك من خلال الأحزاب السياسية و جماعات الضغط[2]و مختلف المؤسسات التطوعية.

و يرى "غابريال ألموند" أن كل نمط من الثقافة السياسية يقابله نوع من البنى السياسية ، فثقافة المشاركة غالبا ما تكون في سياق الأنظمة السياسية الديمقراطية، و التطابق بين الثقافة السياسية و بنية النظام السياسي هي مؤشر ضروري عند ألموند، لاستقرار النظام السياسي و عمله بشكل جيد، و التفاوت بينهما يسيء إلى النظام و يهدد استقراره[3].

و تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن هذا التصنيف لا يفترض في رأي "ألموند" و "فيربا" انفصاما مطلقا بين الأنماط الثلاثة، فالثقافة الرعوية غالبا ما تنطوي على اتجاهات محلية نحو الأبنية الأولية مثل الجماعات القرابية و الدينية، كما أن الثقافة المشاركة لا تستبعد من محتواها كلية أنماط الاتجاه المحلي و الرعوي، ذلك أن الفرد الذي يحيا في ظل هذه الثقافة ينتمي إلى أكثر من مجموعة أولية و يلتزم باحترام القانون، و بهذا لا تعدو الثقافات السياسية من الناحية الفعلية أن تكون مزيجا تتفاوت درجاته، من الاتجاهات المحلية و الرعوية و المشاركة[4].

المحور الثالث: المجتمع المدني: نحو دور أكثر فعالية لتعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية

إن أهم وظيفة للعديد من تنظيمات المجتمع المدني هي العمل على زيادة الوعي المجتمعي، مما يؤدي إلى تكوين مجتمع قادر على اتخاذ القرارات سياسية بشكل أفضل، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الوظيفة تساهم في بناء الديمقراطية من خلال التوعية بأهمية المشاركة السياسية الفعالة، ناهيك عن دورها في دفع الحكومات إلى

[1] كمال المنوفي، مرجع سابق المرجع نفسه، ص 32.
[2] سميرة حمودي، مرجع سابق، ص 54.
[3] رزيقة روابحي، مرجع سابق، ص ص 33-34.
[4] كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 33.

أن تكون أكثر مسؤولية، و وفقا للباحثة مها عبد الرحمن، فإنه يمكن فهم وظائف المجتمع المدني من خلال نموذجين أساسيين:يتعلق الأول : **"بنموذج التعبئة الاجتماعية"**:و الذي يرى أن دور المجتمع المدني يتمثل في المشاركة في الحياة السياسية من خلال نشر ثقافة التمثيل السياسي و العمل الجماعي و التمكين السياسي، بينما يتعلق الثاني:**"بنموذج تقديم الخدمات"** و الذي يرى أن منظمات المجتمع المدني تسعى لتقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية: كالتعليم و الرعاية الصحية[1]، و من خلال قراءة سريعة لما تقدم نستنتج أن المجتمع المدني يقوم بوظائف سياسية و أخرى اجتماعية، و ما يهمنا في سياق هذه الدراسة هو التركيز على أهم وظيفة سياسية، ألا و هي وظيفة تعزيز نمط الثقافة السياسية المشاركة للمواطنين.

أولا: المجتمع المدني كآلية لتعزيز المشاركة السياسية

مع انتشار ظاهرة اللامبالاة السياسية و عزوف الكثير من المواطنين عن المشاركة السياسية لأسباب أو لأخرى كفقدان الفرد للشعور بالانتماء للدولة و الوطن، فإنه يجد بديلا لذلك في تقديم ولائه للأسرة و القبيلة و العشيرة، كما سبق و أن ذكرنا في نمط الثقافة السياسية المحلية، أو كأن يرى أن العمل السياسي لا جدوى منه أو أن نتائجه غير مؤكدة أو غير مفيدة للمجتمع، أو نظرا لغياب الجدية كأن يرى في الانتخابات مثلا مجرد سيناريو لا طائل من ورائه، أو كأن يتأثر بالمناخ السياسي العام الذي قد يتسم بالخمول و الركود[2]،هنا يتأتى الدور المحوري و الإيجابي للمجتمع المدني، من خلال قياس مدى قدرته على نشر الوعي لدى المواطنين و تعميق شعورهم و إدراكهم لمختلف جوانب الحياة السياسية المتغيرة، و من خلال تعبئة الجماهير و توعيتهم بحقوقهم و واجباتهم السياسية و كذا إعلامهم بالمواعيد الانتخابية و طريقة سيرها و اطلاعهم على البرامج السياسية المختلفة التي يحملها المترشحين للانتخابات[3].

فما لاشك فيه أن لمنظمات المجتمع المدني دور محوري في إنعاش كل من نمطي "الثقافة السياسية الرعوية" و "الثقافة السياسية المحلية"، فهي تسعى لتحويلها من ثقافات هشة إلى "ثقافة سياسية مشاركة" فهذه الأخيرة تقوم على مبادئ الديمقراطية الحقة: كما أنها تمثل الأرضية الخصبة التي يتشكل من خلالها وعي الأفراد و إدراكهم السياسي بالانتماء و روح المواطنة و كذا تعزيز مشاركتهم السياسية ،كما تتضح من خلالها أهمية انخراط المواطنين في العمل السياسي، ليكون لهم تأثير و دور إيجابي و فاعل في الحياة السياسية و مخرجاتها بشكل عام.

---

[1] أميرة عادل أحمد، **مداخل مفهوم المجتمع المدني و خصائصه و تطور وظائفه**، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، العدد(02)، المجلد(12)،2021،ص170 .

[2] منصور مرقومة، **المجتمع المدني و الثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين النظرية و التطبيق**، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر،2018، 69.

[3] بن عيسى محمد علي، **المجتمع المدني كأداة لتعزيز الثقافة السياسية في الجزائر**، مجلة قضايا معرفية، المجلد(01)، العدد(04)،2020، ص88.

ثانيا: في علاقة المجتمع المدني بالدولة

إن البحث في طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة، يرتبط بصورة مباشرة بطبيعة النظام السياسي ذاته ما إذا كان نظاما ديمقراطيا أو تسلطيا، ففي ظل الأنظمة السياسية الديمقراطية، تنشأ علاقة توأمة بين المجتمع المدني و الدولة من حيث تكامل الأدوار، و يفسح هذا النظام مزيدا من الحرية لتنظيمات المجتمع المدني لتشتغل على تحقيق أهدافها باستقلالية عن الدولة حتى و إن كانت هذه التنظيمات في صراع نضالي مع الدولة لتحقيق أقصى المكتسبات لصالح المجتمع، فهي في النهاية تسعى لنشر المزيد من الوعي و التثقيف السياسي و هو ما يحتاجه كل نظام سياسي في سياق بناء الديمقراطية التشاركية، أما بالنسبة لمعظم الأنظمة السياسية التسلطية فهي تفرض رقابة أبوية على نشاط هذه التنظيمات بل و تحد من فعاليتها عمدا في بعض الأحيان، كما يمكن أن تستغلها في فرض نموذج أو نمط معين من الثقافات السياسية التي تتلاءم مع توجهاتها السياسية و بالتالي فهي توجه هذه التنظيمات و توظفها لصالحها و ليس لخدمة الصالح العام، فتصبح بذلك امتدادا للدولة –حسب تعبير" أنطونيو غرامشي-في حديثه عن مفهوم "الدولة الممتدة"، فأي حديث بعد ذلك عن استقلالية هذه المنظمات أو الحديث عن مدى فعاليتها؟ حيث تسقط كل هذه الأهداف و الغايات في الهيمنة و سيطرة الدولة.

خاتمة:

لقد توصلت الدراسة فيما يتعلق بمفهوم المجتمع المدني بأنه ظل يخضع لمنطق التجاذبات الفكرية و الإيديولوجية للباحثين و المفكرين سواء الغربيين أو العرب، فلكل فريق منهم منطق و فهم خاص للمجتمع المدني بالنظر إلى طبيعة كل مجتمع على حدا، و بالتالي يبدو من المنطقي أن يحمل هذا الأمر على محمل الجد عند الحديث عن تطبيقات المفهوم، من خلال مراعاة مبدأ الخصوية المجتمعية.

-و من خلال دراستنا للأنماط الثلاثة للثقافة السياسية، يتضح لنا أن نمط الثقافة السياسية المشاركة (الديمقراطية)، هو الأفضل و الأنجح لقياس مدى فعالية المجتمع المدني في أداء دوره المنوط به إلى جانب الدولة، هذا الدور الذي يسعى لإرساء القواعد الديمقراطية كالمشاركة في العمل السياسي و إرساء قيم المساواة و التسامح السياسي و العدالة و غيرها من القيم السياسية، ففي هذا النمط نجد أن للمواطن دور إيجابي في الحياة السياسية بخلاف النمطين السابقين و هما "نموذج الثقافة السياسية الرعوية و "نمط الثقافة السياسية المحلية" حتى و لو كان هذا التفاوت بدرجات مختلفة.

- و في سياق فعالية الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في تعزيز نمط الثقافة السياسية المشاركة و بناء الديمقراطية ككل، فقد توصلت الدراسة، إلى أن المجتمع المدني حاليا، قد أصبح شريكا أساسيا في العملية السياسية و دوره لا يقل أهمية عن بقية الفواعل في الحياة السياسية لأية دولة، و لكن أداء هذا الدور الحيوي الذي يحقق مستوى عال من الفعالية، يتطلب قدرا كبيرا من الاستقلالية عن مركزية الدولة و الحد من تدخلها في عمل و نشاط تنظيمات المجتمع المدني ما لم يمس بقوانين الدولة أو يتعارض معها.

- و في سياق دراسة طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني كمحدد لقياس درجة فعالية أداء هذا الأخير، يمكن القول أن الأدوار التي تضطلع بها تنظيمات المجتمع المدني في الدول الديمقراطية تعد أكثر فعالية من حيث أنها تعد مكملة لدور الدولة و ليست نقيضا لها، بخلاف واقع المجتمع المدني في الدول العربية الذي يعاني من هيمنة الدولة، الأمر الذي يجعله في علاقة تبعية و ليس استقلالية ، و لهذا فإن تنظيمات المجتمع المدني وإن كانت تحتاج للدعم الكامل من خلال إمدادها بالتمويل اللازم للقيام بنشاطاتها و أداء وظائفها، و لكنها في الوقت نفسه تحتاج لمقومات تساعدها للنهوض بمسؤولياتها ،و لعل أهمها ضمان حصولها على هامش أوسع من الحرية، حيث يكون من شأن ذلك تحقيق المزيد من الاستقلالية و بالتالي تحقيق مزيد من الفعالية في الأداء المنشود.

قائمة المراجع:

1. عنترة بن مرزوق، **إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية**، المجلد(02)، العدد(01)، مجلة حقوق الإنسان و الحريات العامة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم- الجزائر، جانفي 2017.
2. غنية شليغم: **المجتمع المدني و المواطنة في الجزائر: الواقع و المعوقات**، العدد(08)،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جامعة باتنة1- الجزائر، جانفي 2016.
3. حسام شحادة، **المجتمع المدني**، الطبعة الأولى، بيت المواطن للنشر و التوزيع، دمشق.
4. كمال المنوفي، **مفهوم الثقافة السياسية: دراسة نظرية تأصيلية**، مصر، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، أكتوبر 2008.
5. رزيقة روابحي، **أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي: دراسة حالة الجزائر(2000-2014)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، المسيلة- الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، 2015.
6. مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، (ط1)، بنغازي-ليبيا، دار الكتب الوطنية ، 2007.
7. سليم بوسقيعة، **الثقافة السياسية و دور الإعلام في تنميتها**،(العدد11)، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة 2- الجزائر، مارس 2015،
8. سميرة حمودي،، **الثقافة السياسية لدى الطلبة الجامعيين : جامعة تلمسان أنموذجا**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي و الديني، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2016.
9. أميرة عادل أحمد، **مداخل مفهوم المجتمع المدني و خصائصه و تطور وظائفه**، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، العدد(02)، المجلد(12)،2021.
10. منصور مرقومة، **المجتمع المدني و الثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين النظرية و التطبيق**، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر،2018.
11. بن عيسى محمد علي، **المجتمع المدني كأداة لتعزيز الثقافة السياسية في الجزائر**، مجلة قضايا معرفية،المجلد(01)، العدد(04)،2020.
12. هيثم الحلي الحسيني، **تصنيف مكونات المجتمع المدني أكاديميا، مقال متوفر على الرابط الآتي:** https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/2468

13. عنصر العياشي، **ما هو المجتمع المدني: الجزائر أنموذجا، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية** ، مقال متـــــــــوفر عـــــــــلى الـــــــــرابط الآتي: تاريخ ـــــــــزيارة الموقـــــــــع: 2020/01/25
https://journals.openedition.org/insaniyat/11257